تحول السكن الواحي ورهان التنمية المحلية

بزيز الأوسط والأسفل

ندوة وطنية في موضوع"السكن الريفي: التحولات وآفاق التنمية".

كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الجديدية.

شعبة الجغرافيا

25-26 ماي 2006.

مقدمة

I - السكن الواحي ورهانات التنمية.

1 – ظروف الاهتمام بالعالم الواحي.

2– حصيلة السياسة السكنية بالواحات.

II– التحولات السكنية: طبيعتها وآلياتها.

1 – تضخم ظاهرة السكن خارج الأسوار.

2– آليات التحول الأساسية.

III– أثر البرامج التنموية على التحولات السكنية:

1– التنظيم الهيدروزراعي.

2– تجديد القصور.

3– التجهيز بالبنى التحتية.

VI- تحديات السكن وتناقض سياسة الدولة.

خلاصة.

إعداد: مَحمد المولودي

باحث جغرافي

Mouloudi14305@yahoo.fr

مقدمة

إن التفكير في تنمية السكن الواحي وضبط فورته العمرانية، هي طريقة لتحديد مظاهره وآليات تحوله. فالسكن يعتبر اليوم، أكبر خاسر في معركة التحديث القروي والهيكلة الهيدروزراعية التي عرفتها واحة تافيلالت خلال الأربعة عقود الماضية. وتتبنى الدولة منطقا متضاربا في سياستها، مما يفسر عجز البرامج عن تحقيق أهدافها. ويعني هذا انعدام إصلاح ينفذ إلى عمق المشاكل التي تعرفها هذه الواحات.

هذه المداخلة ستحاول تسليط الضوء على السكن الواحي ضمن سياسات التنمية القروية، وذلك في إطار مقاربة تستجلي العناصر الهيكلية التي تتحكم في مسلسل التحولات السكنية من خلال التركيز على أثر البرامج التنموية.

I- السكن الواحي ورهانات التنمية

1 - ظروف الاهتمام بالعالم الواحي

منذ أواسط الستينات تميز الخطاب حول العالم القروي الواحي بتضخم نسبي من طرف المهتمين بالشأن التنموي على الصعيد الوطني والدولي. وهذا الاهتمام وثيق الارتباط بالتطور الذي عرفه المجال والمجتمع من جهة، وبالوضعية الكارثية التي ستؤول به لا محالة إلى "الزوال والانقراض"[1] من جهة أخرى، الشيء الذي يهدد المعرفة المحلية وينذر بتدهور معالم تراث ثقافي وسياحي ثمينين.

وهكذا، ففي الفترة الممتدة مابين 1968-1974 عملت الدولة في إطار برنامج "تجديد السكن الواحي" بمساعدة البرنامج العالمي للتغذية (PAM) على محاولة الحد من تدهور عدة قصور، لكن هذه العملية كانت محدودة في الزمان والمكان.

وبعد مرور عقد ونيف، أعلنت اليونيسكو سنة 1987 إدماج قرية "أيت بن حدو" ضمن لائحة التراث العالمي. وفي سنة 1989 أنشأت وزارة الشؤون الثقافية بالمغرب بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) بورززات "مركز للمحافظة وإعادة بناء قصبات الجنوب" (CERKAS)[2]. ومن الأهداف التي سطرت في هذا البرنامج:

- ترميم قصبة أيت بن حدو كتراث ثقافي وسياحي.
- المحافظة على مهارات الصناعة التقليدية بهدف إعادة إنتاج البناء الذاتي المحلي.
- تحسيس السلطات والسكان بضرورة رد الاعتبار للسكن التقليدي الواحي.

1- مديرية إعداد التراب الوطني، 2003: "التصميم الوطني لإعداد التراب: خلاصة" عن علوم العمران والتنمية، مجموعة ثمانية. منشورات عكاظ، الرباط. ص.94..

2- وخاصة بالقصبة الفيودالية بتاوريرت بعد أن خضعت لعملية الترميم.

ورغم هذه المجهودات المتقطعة زمنيا والمشتتة مجاليا، فإن التحول السريع الذي أخذ يعرفه السكن التقليدي فاق بكثير عمليات الإنقاذ[3] والتي اقتصرت على عينة مختارة من القصور.

وعلى صعيد آخر، إذا كان هم المنظمات الدولية انصب على توظيف الهندسة الترابية في البناء، فإنه في إطار تهيئة المجال الواحي، عملت السلطات الرسمية على تنمية البنيات التحتية الكبيرة (سدود، قنوات، طرق، كهربة، التزويد بالماء الشروب...)، حيث تكلفت بإنعاش المراكز القروية باعتبارها ستشكل أنوية حضرية بالوسط القروي. ومقابل ذلك لم تول عناية هامة للتحول العشوائي للسكن الواحي، حيث لا تتدخل إلا من أجل إعطاء بعض التوجيهات عندما يتعلق الأمر ببعض التجهيزات التحتية مثل، إنشاء مدرسة، مستوصف، آبار ونافورات عمومية لتوزيع الماء الشروب...

وفي 10 دجنبر 2001 أعلنت منظمة اليونسكو إدماج الواحات الواقعة في الجنوب المغربي ضمن لائحة "التراث العالمي". وتتمحور عناصر هذا المفهوم حول تحسيس السكان المحليين بتحمل مسؤولية تهييء مستقبلهم في إطار سياسة التنمية المستديمة.

من الصعب استيعاب واقع حال السكن الواحي وتحليل أشكاله ومختلف العوامل المتحكمة في صيرورة تحوله. ويعود سبب ذلك إلى التباس السياسة السكنية تجاه الواحات من ناحية، وطبيعة التحول نفسها من ناحية أخرى.

2- حصيلة السياسة السكنية بالواحات

عشية الاستقلال، اعتبر تحديث الإنتاج الفلاحي في جل البوادي المغربية شرط أساسي لتحسين ظروف استقرار السكان[4]. وتنطلق فلسفة التحديث هاته من كون "التطور السياسي للبلاد يتطلب تنظيم اجتماعي جديد للأفراد تؤهلهم للمشاركة الموسعة في حياة الأمة. ويدفع هذا التنظيم إلى التخلي عن نمط الحياة التقليدية التي تتناقض بطبيعتها مع الصيغة السياسية للجماعات القروية ومع الاقتصاد العصري والتي تحول دون التقدم الاجتماعي للساكنة القروية.

ففي مخطط 1960-1964 اعتبر تجهيز "المراكز القروية" عاملا أساسيا لتحديث البوادي، بحيث ستكون هذه الأقطاب بمثابة نقط لنشر التقدم[5].

وبالرغم من ذلك، فقد همش السكن القروي لصالح السكن الحضري تحت مبرر الاسعجالية وضعف التحولات الاجتماعية بالوسط القروي. ولكن هذا لا ينفي وجود تدخلات استثنائية متفرقة وانتقائية[6]، ترجمت هذه العملية على مستوى السكن فيما يسمى بالمساعدة على البناء الذاتي، والعمل على تحسين

3 - BUCHNER.J.H, 1993 : l'habitat post-ksourien au Maroc présaharien : réflexion sur une approche géographique du remodelage récent de l'habitat villageois oasien ». In « Espace et Société dans les oasis marocaines ». Série colloques N° 6, p.106.

4- NACIRI.M, 1996 : les politiques d'habitat rural : des ambitions aux réalisations. Almaouil, N° 12-13, novembre. (Collection 1991-1997) mai 1998. p.310

5- Plan quinquennal, 1960-1964. Royaume du Maroc, Ministère de l'économie nationale, division de la coordination économique et du plan, pp.260-261.

6- Royaume du Maroc, direction de la statistique : l'exode Rural : trait d'évolution profils et rapports avec les milieux d'origines. Imprimerie EL Maàrif EL Jadida, Rabat, p.77

البنيات التحتية من خلال "تقديم المساعدة المالية والتقنية للسكان في إطار عمليات الانطلاقة الجماعية، أو الإنعاش الوطني...."[7] كما هو الشأن بالنسبة لإعادة إسكان المتضررين من بناء سد الحسن الداخل وفيضان زيز سنة 1965. في السياق نفسه، أكد المخطط على عمليات تجديد القصور بالجنوب الكبير والتي ستمكن من المحافظة على التراث الأصيل كرمز للثقافة والسياحة".

ويعتبر مخطط 68-1972 أول مخطط حاول تقييم الوضع السكنى بالوسط القروي. فقد استفادت مناطق الجنوب من 30.000 سكن أعيد تجديده، وهي تتوزع كما يلي: 9000 سكن على واد زيز، و3000 على واد غريس، و6000 على واد درعة، و9000 على واد فركلة[8].

في هذا السياق، قامت الدولة بإعادة إسكان المتضررين من سد الحسن الداخل في إطار ما يسمى "بالقرى المجددة"[9] والتي وصل عددها 20 قرية بكل من زيز الأوسط والأسفل منها: 10 قرى بالقرب من الرشيدية (6395 نسمة) على مساحة 1.000 هكتار، لإيواء المتضررين من بناء السد، والباقي خصص لمناطق المدغرة والرتب وتافيلالت لإعادة إسكان المنكوبين من فيضان زيز سنة 1965.

مول المشروع من طرف الدولة. وخصصت له مائة مليون درهم لإنجاز الدراسات والتصاميم ووسائل التأطير. في حين تكلف البرنامج العالمي للتغذية بمراقبة هذه العملية وذلك بتخصيصه 13 مليون دولار، وهو أول قرض وجه لتهيئة السكن القروي.

لكن الذي حصل هو انزلاق هذه المشاريع نحو الأعلى. فقد استفادت القصور الغنية أولا، وتم تحويل 40% من القروض عن هدفها في مشاريع لا علاقة لها بالمشروع ثانيا. بالإضافة إلى ذلك أنجز ثلث (1/3) المشروع فقط، في حين انتهى الرصيد المالي المخصص سنة 1972.

هذا الأمر دفع بالمسؤولين إلى تمديد عملية تجديد القصور في المخططات المقبلة. وعشية إعداد مخطط 73-1977، اعتبرت الوضعية السكنية بالوسط القروي جد كارثية: 60% إلى90% اعتبر في عداد السكن غير اللائق. كما اعتبرت الحصيلة هزيلة جدا. "فمن مجموع 60.000 سكن تقليدي الذي خصص لصالح مناطق الإصلاح، لم ينجز منها سوى 20.000 سكن (أي 30%). ومن مجموع 30.000 سكن المخصصة لتجديد القصور والتي همت واد زيز وواد درعة، فإنه لم ينجز منها سوى 3.000 سكن"[10]، (أي 10%). ومهما يكن، فقد ركزت الدولة تدخلها في إطار تصورها الشمولي للإعداد-سياسة الترييف- على مناطق الاستثمار الفلاحي ذات الإمكانيات لخلق اندماج ما بين التنمية الاقتصادية وإنتاج السكن بمرجعية نمط السكن الحضري قصد تحسين ظروف عيش السكان.

أما فيما يخص التمويل، فالمسطرة معقدة والاعتمادات هزيلة نظرا للتضخم الاقتصادي سنة 1974 -بفعل الحرب الفوسفاطية التي شنتها أمريكا على المستوى العالمي-، في حين أجلت العقدة

7- Plan quinquennal, 1968-1972. vol. I, p. 89.

8- Centre d'expérimentation de recherche de formation. Service de documentation. Ed. loghlam, presse, décembre 1970. Voir :

-JARIR .M, 1983: ERRACHIDIA et l'organisation régionale du la vallée du Ziz. Thèse de 3eme cycle, Tours, p. 231.

9- JARIR.M, op. cité, p. 237.

10- Plan quinquennal, 1973-1977, vol II, p.34.

المبرمة ما بين البرنامج العالمي للتغدية والحكومة المغربية في تمويل البناء الذاتي. وفيما يخص النظام البنكي: الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، فإجراءاته معقدة ونسبة الفائدة مرتفعة.

لقد ظل مسلسل التجاهل والتهميش[11] أحد الثوابت في هذه المخططات. وأمام ضعف المنجزات وخاصية تشتت السكن... التي اعتبرها مخطط 1978–1980 عوائق تحول دون حدوث تحولات سكنية، فإن هذا الأخير تبنى مناهج تدخل جديدة (تأطير المعلمين، إنتاج المواد المحلية، إنشاء تعاونيات خدماتية، إنعاش البناء الذاتي)[12] تنطلق من الواقع بالتركيز على السكن المتجمع عبر إنشاء "قرى نودجية". في حين ألغيت الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي في المخطط نفسه، نظرا لبروز قضية الصحراء وتصدرها للأولويات، وهذا له انعكاس على المستوى السكنى الأكثر حساسية.

ومقابل ذلك، فإن ميزة التشتت التي يتسم بها السكن القروي، وغياب تهيئة مندمجة، وضعف المنجزات السكنية، دفعت بمخطط 1981–1985 إلى اعتماد تهيئة مندمجة تقوم على تمكين الوسط القروي من تصاميم تهيئة[13] متماسكة ومتناغمة[14]. فإعداد البوادي يجب إذا أن يندرج في إطار عام يأخذ بعين الاعتبار تحسين ظروف حياة السكان من ناحية، وتحسين السكن القروي وتنميته[15] من ناحية أخرى.

لكن سياسة التقويم الهيكلي[16] سنة 1983، وجفاف الثمانينات الذي دفع بجل ساكنة الواحة إلى الهجرة... كلها عوامل حالت دون بلوغ نتائج واقعية. ومن هنا تدخلت السلطات المحلية بتجهيز بعض الطرق[17]، إنشاء صهاريج للماء، ترصيف بعض الأزقة، وكهربة بعض القصور القريبة من المراكز الحضرية وتزويدها بالماء الشروب.

وفي تقريرها التركيبي، جاءت اللجنة الوطنية للسكنى التي تشتغل في إطار مخطط المسار (1988–1992) بتصور جديد للتخفيف من مشاكل السكن القروي مؤكدة على الخصائص الجهوية للسكن وضرورة تكييف التدخلات مع السياق المحلي الذي تندرج فيه.

11- BENCHERIF.A et POPP.H, 1992: L'oasis de Figuig : persistance et changement. Passau, Rabat, .p 15.

12 - Plan triennal, 1978-1980. Vol, II, p.569.

13– لقد تم تخصيص 2 مليون درهم لإنجاز دراسات تصاميم الهيكلة القروية (SAR) ولدراسات حوالي 300 تصميم نمو للمراكز الواقعة بالمناطق المسقية والبورية.

14- NACIRI.M,1996, op. cité, p.315.

15- Plan de développement économique et social, 1981-1985. Vol I, pp.106-107.

16– هذه السياسة تعني إعادة جدولة الديون على مدة 10 سنوات. وهي من توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وتتميز بتهميشها للقطاعات غير الإنتاجية ومنها القطاع الاجتماعي: السكن، التعليم، الصحة. كما ترمي إلى الخوصصة وإصلاح النظام الضريبي.

17– نشير هنا إلى تجهيز الطريق الرابطة مابين مركز الريصاني وقصور الغرفة في الجنوب الشرقي، وقصور السفالات في الجنوب الغربي وقصر مزكَيدة في الشمال. ثم الطريق الرابطة ما بين مركز أرفود مع بعض قصور تيزيمي.

و على إثر الزلزال الذي هز تافيلالت، تدخلت الدولة بواسطة الجماعات المحلية بإعادة بناء السكن المتضرر بتشجيع البناء الذاتي وتقديم مساعدات مادية وترميم بعض القصور، لكن الحصيلة كانت هزيلة والتدهور كان عميقا.

وهكذا، تعددت الدراسات لإيجاد مقاربة منهجية ملائمة لخصوصيات العالم القروي. فانخرطت الدولة في سياسة إنشاء القرى "النموذجية"[18]. وهذه المقاربة تعتبر "تجديدية" وواقعية تهدف إلى تجاوز خصوصيات السكن التقليدي (القصور) بإدماج السكن مع التجهيزات والأنشطة قصد تحسين نمط عيش السكان والحد من الهجرة القروية.

منذ ذلك الحين، اعتبرت التهيئة المندمجة مقاربة لتجاوز تشتت السكن والحفاظ على الخصوصيات الجهوية والمحلية. إلا أن غياب أدوات التهيئة (تصاميم الهيكلة القروية، تصاميم النمو) وعدم التنسيق بين المتدخلين تظل كلها تحديات أمام هذه السياسة.

ومن أجل تصحيح واقع حال السكن القروي، تم الشروع منذ مخطط 2000-2004 في إنجاز سياسة ملائمة لإعداد التراب الوطني، تسمح على المدى البعيد بتوجيه إنشاء التجهيزات والأنشطة على أساس دراسات معمقة للعوامل المحددة لاستغلال المجال[19]، مما سيمكن من مواجهة عدد من التحديات كتلك المتعلقة بالتحكم في ظاهرة الهجرة القروية والتحضر... وهذه المنهجية تنطلق من مقاربة ترابية بإشراك جميع الفاعلين وخلق ديناميكية للتغيير وتعبئة المبادرات الجهوية والمحلية.

وهكذا، وفي إطار برنامج الدولة الشمولي لتجهيز العالم القروي بالكهرباء والماء الشروب، استفادت واحة تافيلالت كغيرها من المناطق بتغطية شبه شاملة. فلقد شملت الكهرباء حوالي 78 قصرا (7937 أسرة) و25 حي قرب حضري (211 أسرة) و8 تجمعات قروية (114 مدرسة، 13 مستوصف، 69 سكن وظيفي) خلال الشطر الأول سنة 2000-2001. وفي المرحلة الثانية، تمت كهربة 67 دوارا (5115 أسرة) و18 حي قرب حضري، و8 تجمعات قروية (109 مدرسة)[20]. وعلى مستوى التزود بالماء الشروب همت عملية الربط 60% فأكثر بالوسط القروي سنة 2000 لتنتقل إلى 82% سنة 2003 بما فيها المناطق النائية مثل: مرزوكَة، تيهارين، البكَعة... وذلك بفضل تضافر جهود مختلف الفاعلين (الدولة، الجماعات المحلية، البرنامج الشامل للتزويد بالماء الشروب). أما في مجال السكن، فقد تمت برمجة إعادة هيكلة الحي السكني لدوار دراعو بجماعة الريصاني قرب مدينة أرفود. كما تم تحديد وعاءات عقارية عمومية كفيلة بإنجاز مشاريع التعمير بجماعة الرتب -أمام قصر البلاغمة- لكل الراغبين في البناء والتوسع خاصة بالنسبة لساكنة أوفوس. وتهدف هذه العملية إلى تشجيع البناء الذاتي

18- لقد تم إنشاء قرية نموذجية شمال المعاضيد بعد ترحيل سكان قصر البروج إثر فيضان 1995. وهذه العملية شملت تقريبا 30 أسرة، لكن نمطها المعماري يختلف عن النمط القديم.

19- مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 20040-2004: التنمية الجهوية وبرامج الجماعات المحلية. الجزء الثالث. مديرية البرمجة. ص. 54.

20 -Direction de l'aménagement du territoire, 2002 : Stratégie d'aménagement et de développement des oasis au Maroc. Analyse, Diagnostic, Typologie des Oasis. Rapport de première phase. DIRASET, Tunis. p.D.34.

والحيلولة دون انتشار السكن العشوائي، وبالتالي إنشاء نواة جديدة لخلق أنشطة اقتصادية مدرة للدخل ومتيحة لفرص الشغل[21].

وأمام هذه الوضعية، لم يعد باستطاعة القصر ككيان عمراني وكإبداع جماعي الصمود أمام صدمة التحول بسبب التغير الجوهري في القيم والممارسات المحلية الناتجة عن عملية الانفتاح على الخارج. فلم تعد لعناصر الماء والزراعة والرعي أي دور في اختيار السكن إلا باعتبارها جزء من التاريخ[22]، مما دفع ببعض الباحثين إلى القول بأن هذا إنذار باندثار القصور مستقبلا لحدة تدهور بعضها ومغادرة بعضها الأخر.

III – التحولات السكنية: طبيعتها وآلياتها

إذا كان السكن الواحي (القصور) يرتبط بخصائص الوسط وإنتاجية الأرض وعنصر الاحتماء ومبدأ تكامل الرساتيق لإشرافه على المجال المسقي، فإن ثمة تحولات بفعل عوامل متعددة جعلته يتخذ مظاهر متضخمة خارج الأسوار تختلف من حيث التوطين ومواصفات البناء.

1 – تضخم ظاهرة السكن خارج الأسوار

اتخذت مغادرة القصر خارج الأسوار الخلفية المسارات التالية:

أولا: بناء الزيادة الواقعة على السور الداخلي أو الخارجي للقصر، أعقبها فتح النوافذ والأبواب على أسوار القصر، وهو الشيء الذي لم تكن تسمح به "الجماعة" من قبل؛

ثانيا: الانتقال إلى البناء بعيدا عن الأسوار وخاصة على طول الطرق والمسالك والسواقي ووسط الحقول؛

ثالثا: انتشار البناء بشكل عشوائي ومتفرق في مختلف الأنحاء القريبة والبعيدة من القصر.

21– هذه العملية لا زالت في مرحلتها الجنينية، ولم تعرف النور بعد بسبب عدة عوامل منها: انعدام البنيات التحتية، ضعف الموارد المالية للجماعات المحلية، تعقد الوضعية العقارية. انظر:

– الوكالة الحضرية بالرشيدية، 2005: المجلس الإداري. صص.28–29.

وعلى صعيد آخر تم التوقيع على اتفاقية شراكة مابين الوكالة الحضرية والمجلس الجهوي للمهندسين المعماريين والوزارة المنتدبة لدى الوزير المكلف بالإسكان والتعمير ووزارة المالية والخوصصة على إنشاء تصاميم نموذجية بالمجان وخاصة لفائدة الجماعات المتموقعة على المحاور الطرقية.

22 - AIT HAMZA.M, 1999 : Mobilité socio-spatial et développement local au sud de l'atlas (Dades-Todgha). Thèse d'état (géographie social). F.L.S.H, Rabat. p. 289.

جدول رقم 1 : انتشار السكن خارج أسوار القصور بزيز الأوسط والأسفل

	الجماعات	عدد النازل داخل الأسوار	عدد المنازل خارج الأسوار	المجموع	% السكن خارج الأسوار
زيز الأوسط (1)	مدغرة (25 قصرا)	16	476	492	96.7
	الخنكَ (38 قصرا)	25	316	341	92.6
	الرتب (15 قصرا)	275	327	602	54.3
	أوفوس (24 قصرا)	63	593	656	90.3
	المجموع	**379**	**1712**	**2091**	**81.9**
زيز الأسفل	عرب الصباح زيز (32 قصرا) (2)	3058	1143	4201	27.2
	السيفا (9 قصور)(2)	969	310	1385	30
	المجموع	**4027**	**1559**	**5586**	**27.8**
	السفالات(قصر شرفة بحاج) (3)	180	40	220	18.1
	الريصاني(قصر مزكَيدة) (1)	165	134	299	45
	المجموع	**345**	**174**	**519**	**33.5**
المجموع العام		**4751**	**3445**	**8196**	**42**

المصدر : (1)- بحث ميداني، 1998. (2)- عمالة اقليم الرشيدية، قسم التعمير. 2001.

(3)- مقابلة مع كاتب جمعية قصر شرفة بحاج للثقافة والتنمية والتضامن، 25 أبريل 2006.

تعرف ظاهرة انتشار السكن خارج الأسوار تضخما كبيرا بزيز الأوسط، حيث تتعدى نسبة 90% بكل من جماعات مدغرة والخنك والرتب. بينما لا تتجاوز هذه النسبة 30% بجماعة عرب الصباح زيز إلى 45% (قصر مزكَيدة) بسهل تافيلالت.

فبزيز الأوسط، لا ينجز البناء على حساب الأراضي الزراعية إلا في الحقول الواقعة على هامش الواحة والمتصلة مباشرة بالأراضي القاحلة. ونظرا لضيق الواحة وامتدادها الطولي، فإن درجة ملائمة الأراضي الجماعية القاحلة للبناء تتباين من منطقة إلى أخرى. فهي ملائمة في النقطة الممتدة من سد الحسن الداخل إلى مسكي، ومن مركز أوفوس إلى الدويرة. وغير ملائمة في النقطة الممتدة ما بين مسكي وأوفوس بسبب التجمعات السكنية وامتداد الحقول الزراعية.

وبسهل تافيلالت، فإن معظم المباني الجديدة أنجزت على حساب الأراضي الزراعية، وذلك بسبب اتساع السهل، وسيادة الملكية الخاصة، وتموقع جل القصور داخل المحيط الزراعي. فقد بلغ عدد السكن على الأراضي الزراعية 727 منزلا بجماعة عرب الصباح زيز (أي 63.6%) مقابل 106 بجماعة السيفا (أي 25.4%). وهذا له بالغ الأثر على الوسط الواحي مقارنة بحساسية الأرض

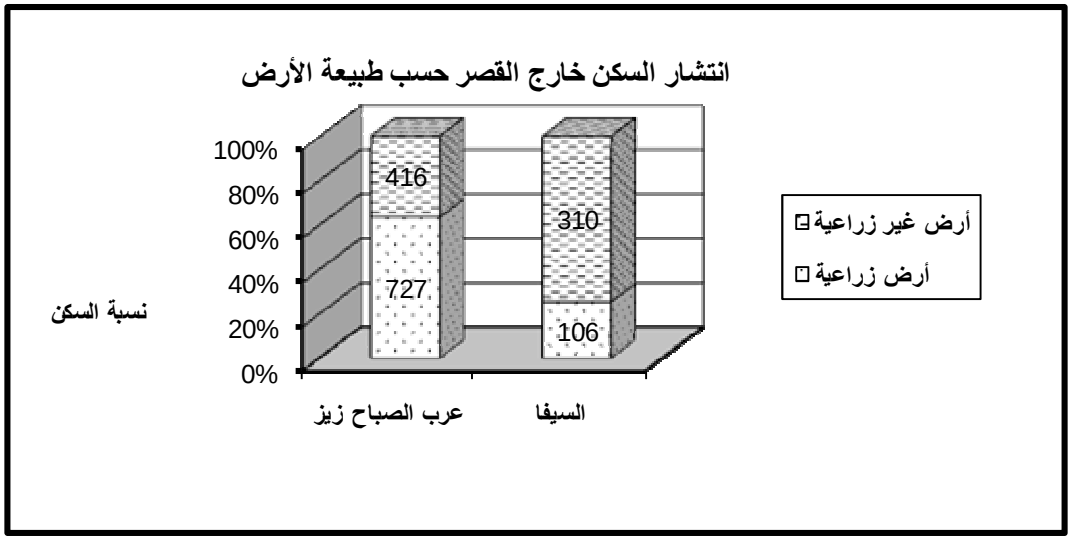

المصدر: عمالة الرشيدية، قسم التعمير، 2001.

وقد اتخذ البناء خارج الأسوار عدة مظاهر وأشكال تتمثل في ما يلي:

– توسيع خطي: بمحاداة الطرق المعبدة منها وغير المعبدة، وكذلك على طول المصاريف المائية والسواقي. وهذه الأخيرة تخضع في تنظيمها للأعراف الفلاحية التقليدية.

– توسع بالقرب من القصور: على شكل تجمعات سكنية تحمل أحيانا اسم "الدوار".

– التشتت داخل الواحة: على شكل منازل منفردة ويمليه القرب من الإسطبلات، ويتكون هذا الشكل عندما تكون الأراضي ممتدة.

وعلى العموم، يبقى السكن خارج الأسوار أهم تعبير مجالي عن تلاشي بنية القصر التقليدية. وهذا التحول السكني نادرا ما يرافقه تحول في مضمونه الاجتماعي لكون الساكنة التي كانت تقطن القصر سلفا هي التي تستقر بجانبه حاليا، باستثناء القصور التي أدرجت في المدارات الحضرية لكل من الرشيدية وأرفود والريصاني

2– آليات التحول الأساسية

يمكن تلخيص عوامل التحول التي لعبت دورا هاما في تغيير معالم السكن التقليدي بواحة تافيلالت في عوامل موضوعية وأخرى ذاتية.

2-1– العوامل الموضوعية

ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى ثلاثة عوامل أساسية مهدت لتحول السكن التقليدي بالقصور. الأولى بنيوية (الأزمة الايكلوجية) والثانية تنظيمية (التهيئة الهيدروزراعية). والثالثة سوسيوثقافية (الانفتاح على الخارج).

أ– **الأزمة الايكلوجية:** وتتمثل في عاملين اثنين وهما: **الفيضان** و**الجفاف**. فالأول أدى إلى انهيار الحقول والمزارع وتهديم المباني بالقصور وردم السواقي، مما جعل الدولة تتدخل لإعادة الإسكان. والثاني

ترتب عنه ندرة في الموارد المائية بفعل نضوب الخطارات والآبار التقليدية، مما نتج عنه تراجع الإنتاج الفلاحي الواحي، وانتشار الفقر والعوز. وهو ما دفع ببعض الأسر إلى التخلي عن فلاحة الأرض، والهجرة بحثا عن موارد جديدة خارج الواحة، الشيء الذي سرع من وتيرة مغادرة القصر[23].

ب- التهيئة الهيدروزراعية: كان لبناء سد الحسن الداخل انعكاسات بالغة الخطورة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. فمنذ تشغيله (1972)، تقلص الجريان المائي بوادي زيز، فلم تعد مياه الفيض المنحدرة من أعلى الأطلس الكبير تصل إلى الحيازات الواقعة أسفل سهل تافيلالت. وبالمقابل سرعان ما لاح أثر التدبير الجديد لمياه السد (جفاف جريان الأودية، انخفاض مستوى مجم الآبار والسدم المائية)، بحيث انتقل معدل الحصيل السنوي لزيز عند مدخل سهل تافيلالت (قنطرة أرفود) من 139.7 مم^3 للفترة 1958-1959/ 1965-1970 إلى 105 مم^3 فقط للفترة 1970-1971/ 1992-1993، أي بعجز يقدر بـ 25%. وما يؤكد ذلك أن معدل الصبيب السنوي في القنطرة نفسها انتقل من 4.4م^3/ث قبل بناء السد إلى 2م^3/ث بعد بناءه[24]. ولذلك لم يعد لمياه الفيض تهديد محتمل على السكن والسكان، مما أدى إلى انتشار السكن على طول السواقي وبوسط الحقول.

وعلى صعيد آخر، شكل ثقب تملاحت أسفل سهل تافيلالت في أطار الإصلاح الزراعي الهادف إلى تصريف المياه الجوفية المالحة عاملا آخر ساهم في تدهور المجال الزراعي والسكني. وتعمقت الوضعية أكثر مع جفاف الثمانينات، مما دفع بالساكنة المحلية إلى النزوح خارج الواحة بحثا عما تجود به الهجرة من عائدات[25]. وتقدم قصور الغرفة (الواقعة أسفل السهل) مثالا حيا. ففي الفترة الإحصائية الأخيرة 1994-2004، انتقل عدد الأسر القروية النازحة من 789 إلى 475 أسرة، أي بمعدل نزوح يقدر بحوالي 31.4 أسرة/السنة (معدل 2.61 أسرة/الشهر)[26]، الشيء الذي ترتب عنه إفراغ تدريجي للساكنة المحلية لقصورها وأحيانا إفراغها بالكامل(قصور: تاورغت، تيغدوين، العنبري).

ج- التأثير السوسيوثقافي: وهو نتيجة مباشرة عن قوة التفاعل مع العالم الخارجي بفعل تضافر مجموعة من العوامل أهمها:

- التأثير الثقافي الناتج عن انتشار التعليم ووسائل الإعلام، وأنماط ثقافية مختلفة بفعل قوة الاحتكاك والانفتاح على العالم الخارجي. مما ساهم في إحداث تغييرات جوهرية في سلوك السكان وطموحاتهم السكنية؛

23- لقد نتج عن طول فترة الجفاف هجرة السكان. فالهجرة الداخلية والخارجية أدت إلى تحولات هامة على مستوى السكن التقليدي، حيث تم توظيف عائدات الهجرة في بناء سكن على طول السواقي التي حولت بدورها إلى محاور طرقية. هذه الأخيرة أصبحت عنصرا أساسيا لهيكلة المجال الواحي، بحيث ساهمت في حركة بناء الدور الفردية وتشجيع عملية الخروج من القصر لاستقرار على طول المحاور وخاصة تلك التي تربط مابين المراكز الحضرية.

24- BOUBAKRAOUI.E.H, 1994: Le Tafilalet: évolution écologique et sociale d'un Espace oasien Sud marocain. Thèse de Doctorat, Uni. Genève, Suisse.

25- مَحمد المولودي، 2004: "الثنائية الحضرية: أرفود-الريصاني: البنيات والوظائف وتنظيم المجال الجهوي بتافيلالت". بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافية وإعداد المجال. كلية الآداب، ظهر المهراز، فاس. 504 ص.

26- تحقيق ميداني من إنجاز جمعية سيدي التهامي للثقافة والتنمية- الغرفة-الريصاني. 2005

– التبادل الاقتصادي الناتج عن نشاط دورة الاقتصاد المحلية ما بين المدينة والبادية من جهة، وإعادة توظيف عائدات الهجرة والوظيفة العمومية والأنشطة التي تمارسها بعض ساكنة القصور بالمراكز الحضرية في بناء أو إعادة بناء سكن وفق مواصفات عصرية من جهة أخرى. وقد ترتب عن ذلك تغيير في السلوك اليومية للأفراد على مستوى الاستهلاك الغذائي، واللباس، وتجهيزات المنزل...؛

– عجز البنيات الجماعية التقليدية على تنظيم العلاقة الحميمية مابين المجال والمجتمع التي سادت بالقصور إلى متم دخول الاستعمار. ومقابل ذلك لم تستطع البنيات الإدارية هي الأخرى تنظيم العلاقة ما بين السكان والسلطة المحلية التي اندرجت في سياسة تحديث السكن بمرجعية حضرية وموحدة على الصعيد الوطنى (القرى النموذجية).

2-2– العوامل الذاتية: وتتمثل في ما يلي:

– تقلص الميول إلى الحياة الجماعية، واختفاء الحاجة إلى التجاور والتعايش؛

– ارتفاع وتيرة التملك الفردي على حساب التملك الجماعي؛

– تراجع الأسرة الممتدة لصالح الأسرة النواة بفعل عامل تقسيم الإرث؛

– تقسيم الأراضي الجماعية على ذوي الحقوق؛

– ضعف التنظيمات التقليدية بالقصر بسبب تراجع وظائفها الاجتماعية والاقتصادية؛

– دور الإدارة التي سمحت للبعض بمبادرة تجاوز الأعراف الجماعية المحلية على حساب المجال العمومي.

كل هذه العوامل ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التعجيل بمسلسل ظاهرة مغادرة القصر التي اتخذت أحجاما متباينة حسب القطاعات، وخاصة مع البرامج التنموية.

VI– أثر البرامج التنموية على التحولات السكنية

استفادت واحة تافيلالت على غرار مناطق مغربية أخرى من عدة برامج تنموية كان لها وقع كبير على دينامية التحولات السكنية من خلال زرع أنماط سكنية جديدة خارج الأسوار تختلف من حيث الهندسة والمعمار. وهنا سنقتصر على تقييم برامج التنظيم الهيدروزراعي وتجديد القصور والتجهيز بالبنى التحتية.

1– التنظيم الهيدروزراعي

مكنت أوراش بناء سد الحسن الداخل في أواخر الستينات بعد فيضان زيز 1965 من توفير فرص عمل مهمة لید عاملة كانت مضطرة للهجرة خارج المنطقة[27]. وبفعل ذلك، فقد تم توظيف جزء مهم من العائدات في تجديد السكن داخل القصر أو بناء سكن جديد خارجه. فبقصر المعاضيد مثلا، اقتصر ثلثي (2/3) المستجوبين على تجديد السكن داخل القصر عكس ما حصل بزيز الأوسط، حيث فضل السكان

27– البحث الميداني بزيز الأوسط والأسفل والمقابلات مع السكان سنة 1998.

بناء منازل جديدة خارج الأسوار تراوحت ما بين 70% و90% وخاصة بالنسبة لقصور أيت عثمان وأيت يوسف وأيت منزو...

كما ساهمت التعويضات المترتبة عن مد قنوات الري وشق السواقي في هذه الدينامية. بل والأكثر من ذلك، فبناء الدولة لقصور التحويل لإعادة إسكان المتضررين من بناء السد(10 قصور) حفز العديد من سكان القصور الأخرى على البناء خارج الأسوار، خاصة بعد توزيع الأراضي الجماعية.

2- تجديد القصور

بدعم من البرنامج العالمي للتغدية[28]، قامت الدولة بمحاولة انقاد بعض القصور وترميمها. وقد استهدفت مضامينه جانبين اثنين وهما: الجانب الصحي وانقاد المآثر.

* على المستوى الصحي: استهدف البرنامج ما يلي:
  - تبليط الأزقة بالأحجار اتقاء للغبار والأمراض.
  - بناء هوامش الآبار بالأسمنت داخل القصر.
  - بناء إسطبلات جماعية خارج القصر.
  - إقامة حفر داخل المنازل لصرف المياه المستعملة.
* على مستوى انقاد المآثر: فقد استهدف ما يلي:
  - تدعيم وصيانة جدران أسوار القصر وأعاليه.
  - رد الاعتبار لبعض المآثر بغية استغلالها سياحيا مثل: واجهة القصر وبيت القبيلة.

ولقد استطاع هذا البرنامج تحقيق بعض أهدافه، وخاصة الحفاظ على كيان القصر، حيث من الصعب إيجاد منزل فارغ مثلا داخل قصر المعاضيد، عكس باقي القصور بالمنطقة[29]. فمثلا قامت الدولة بأولاد شاكر بزيز الأوسط -منذ التسعينات- بإحصاء المنازل المتدهورة داخل القصور. وعلى إثرها وزعت الأراضي الجماعية على السكان بهدف البناء بـ"أقزبوس الجديد" بمحاذاة الطريق الوطنية رقم 13. وبذلك تكون قد عجلت بتسريع وثيرة مغادرة هذه القصور.

3- التجهيز بالبنى التحتية

بسبب التأخر الذي يعاني منه على مستوى التجهيزات الأساسية، يتصدر العالم القروي الأولوية اليوم في الخطاب الحكومي. وذلك بعد تجاوز المقاربة الاستدراكية واعتماد مقاربة إستراتيجية للتنمية تتمحور حول النواة الصلبة للتخطيط، من خلال مشاريع قطاعية واسعة وطموحة تهم الماء والكهرباء والطرق.

28- وذلك موازاة مع التنظيم الهيدروزراعي لزيز الأوسط وسهل تافيلالت والوضعية المتدهورة لعدة قصور.

29- هناك محاولة لإعادة الاعتبار إليه وترميمه من جديد من طرف "المجتمع المدني القروي" في إطار "جمعية الصباح للتنمية" من خلال سعيها المتواصل إلى حث المسؤولين خاصة وزارة الثقافة والسياحة ووزارة الإسكان.

أ- **الطريق:** تلعب الطريق دور بالغ الأهمية في هيكلة المجال القروي. فبإقليم الرشيدية انتقل عدد الأمتار لكل كلم² (طرق معبدة) من 15 سنة 1998 إلى 18 سنة 2003[30]. ويشكل الصراع على امتلاك الأرض والتهافت على الاستقرار بمحاذاة الطريق هاجسا لدى السكان. فالقصور التي تقع خصوصا على الطريق الوطنية رقم 13 أو تملك أراضي بالقرب منها بدأت تتجه للبناء على جنباتها. وقد انخرط بعض الأغنياء المحليين سواء من القصور أو المراكز الحضرية للاستثمار في هذا المجال بهدف السكن أو إقامة مشاريع سياحية واقتصادية كما هو الشأن شمال قصر المعاضيد، ومابين النقطة التي تربط مركز الريصاني بقصر أولاد يوسف.

ب-الماء الصالح للشرب: استفادت واحة تافيلالت على إثر الزيارة الملكية سنة 1986 من التعميم الشمولي لشبكة الماء الشروب التي ساهمت إلى حد ما في التقليص من حدة الهجرة القروية خارج المنطقة، وكذلك من تحسين نسبي لظروف عيش السكان. وفيما يخص علاقتها بالسكن يمكن التمييز بين مستتوبين:

*__السكن داخل القصر__: لقد تم تجهيز القصور الواقعة خارج الأسوار، وخاصة تلك القريبة من الطريق أولا، ثم المنازل المطلة والمحادية للأسوار ثانيا. وقد همت هذه العملية قصور زيز الأوسط(أولاد عميرة، أولاد عيسى...) والأسفل (أولاد يوسف، مزكَيدة، أولاد سعيدان، تابوعصامت، ويغلان، تنغراس، القصر الفوقاني، الفرخ، قصبة مولاي أحمد الدهبي، منوكَة...). ونظرا لهشاشة السكن وغياب قنوات صرف المياه، فإن حرمان السكان داخل القصر سيعجل بتسريع وتيرة الخروج منه- في البداية- في شكل فرز اجتماعي.

وبسعيها الدؤوب، تمكنت جمعية البيئة للتنمية والثقافة[31] بشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية ببني ملال ومندوبية الصحة من التوفق في تجهيز قصر "اشبيلي" الواقع شمال غرب مدينة الريصاني بالماء الشروب ومده بقنوات التطهير. وتعتبر هذه العملية أول مبادرة على صعيد سهل تافيلالت، حيث كان لها صدى واسعا على السكان المحليين. وتبذل بعض الجمعيات اليوم (مثل شرفة بحاج بجماعة السفالات وقصر مزكَيدة بجماعة الريصاني) مجهودا مماثلا في هذا الاتجاه. وهذه الطريقة ستساعد إلى حد ما في الحفاظ على كيان القصر وصيرورته في وعي الأفراد والجماعات. فالماء يعد عنصرا فعالا في التحام السكان واستقرارهم.

*__السكن خارج القصر__: إلى جانب النافورات الجماعية، أصبحت نسبة الربط بالماء الشروب تعرف تزايدا ملحوظا منذ نهاية التسعينات. فبواحة تافيلالت بالمحيط القروي للريصاني استفادت جل المنازل الواقعة على الطريق أو المتجمعة في شكل دواوير. بنسبة تقدر 39.8% بالمحيط القروي للريصاني، مقابل 60.2% بمحيط أرفود. وهذه الطريقة لها تأثير كبير على تنظيم جزئي للمجال السكني.

30- انتقل عدد الأمتار لكل كلم2 (مجموع الطرق) من 31 سنة 1998 إلى 32 سنة 2003.

31- أسست الجمعية سنة 2002. و تعهدت بإنجاز مشروع التطهير، إذ تكلفت بتقديم اليد العاملة مقابل مساهمة المنظمة بما قدره 700.000 درهما و مساهمة مندوبية الصحة بقيمة قدرها 250.000 درهما.

جدول رقم 2 : توزيع السكن المرتبط بشبكة الماء الشروب بسهل تافيلات.

الجماعات	عدد القصور المجهزة بالنافورات	عدد المنازل المرتبطة بشبكة الماء الشروب	% المنازل المرتبطة بشبكة الماء الشروب
بني امحمد سجلماسة	54	559	**57.1**
السفالات	30	309	**31.5**
الريصاني	6	105	**10.7**
آخر	-	6	**0.7**
المجموع	**90**	**979**	**100**
عرب الصباح زيز	**32**	**1225**	**82.6**
السيفا	**9**	**258**	**17.4**
المجموع	**41**	**1483**	**100**
المجموع العام	**131**	**2462**	

المصدر : وكالة الماء الصالح للشرب بأرفود والريصاني سنة 2006.

ج- الكهرباء: تتباين عملية الربط بشبكة الكهرباء تبعا لعدة عوامل منها: الطبوغرافية ودرجة القرب من المراكز الحضرية ومحاور المواصلات الرئيسية. وهنا يمكن التمييز بين مرحلتين:

- المرحلة الأولى: اقتصرت الكهرباء على القصور التي أدرجت في الحيز الحضري وتلك الواقعة على الطريق الوطنية رقم 13 وبعض الهوامش، مما ساهم في ارتفاع القيم العقارية كما هو الحال بقصر المعاضيد التي تعدى بها ثمن المتر المربع 500 درهم.

- المرحلة الثانية: وتزامنت مع توسيع شبكة الكهرباء لتهم جزءا كبيرا من الواحة وفي كل الاتجاهات، مما خفف الضغط على الأراضي القريبة من القصر نفسه، حيث تراجع السعر إلى أقل من 400 د/م^2. ولكن الأثمنة تصل أحيانا إلى 750 د/م^2 بمحادة الطريق الوطنية رقم13.

وعموما، يتباين توسع المباني على حساب الأراضي الزراعية من منطقة إلى أخرى، ومن قصر إلى آخر. الأمر الذي جعل تفكك بنية القصور ومحيطها الزراعي القريب ينذر بخطر التدهور التدريجي. وقد ساهم هذا التفكك في تراجع كثير من أشكال التعاون والتضامن التقليدي، مقابل تكريس النزعة الفردية[32] في توطين السكن.

V- تحديات السكن وتناقض سياسة الدولة

يمكن تلخيص هذه التحديات في عدة نقط هي كالتالي:

- غياب أراضي قابلة للبناء سواء كانت مجهزة أو غير مجهزة.
- تزايد الطلب الكمي على السكن خارج القصر.
- احتدام الضغط على الأراضي الزراعية.

32- مَحمد بن عمر، 2005 : السوق العقارية: الرشيدية، أرفود، الريصاني نموذجا. بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافيا. كلية الآداب، ظهر المهراز، فاس. ص. 356.

– زرع أنماط سكنية جديدة لا علاقة لها بالمعمار القديم مما يهدد المعرفة المحلية وممارسات البناء التقليدي.

وتكمن المفارقة الغريبة في كون الدولة تنهج منطقا متضاربا في سياستها السكنية بالواحات. ففي الوقت الذي تدعو فيه إلى الحفاظ على المعمار القديم، وتحاول تثبيت السكان في مناطق أصلهم بالحد من الهجرة القروية نحو المدن، فإنها في الواقع، تزرع أنماط سكنية غريبة (نموذج قصور التحويل، بناء قرى نموذجية مثل البروج شمال المعاضيد)، وتحفز على الهجرة القروية أحيانا بمنع البناء فوق الأراضي الزراعية في غياب أراضي قابلة للبناء. كما أن استيلاء الجماعة القروية لعرب الصباح زيز على الأراضي الجماعية شمال قصر المعاضيد لإنشاء منطقة سياحية وتحايل بعض السكان في الترامي على بعضها الآخر ساهم في الضغط على الأراضي الزراعية لإقامة مشاريع سكنية واقتصادية. ومن ثمة يمكن فهم سياسة التسامح من خلال سياسة التجاهل الممنهجتين[33].

خاتمة

ظل السكن القروي ملازما لسياسة الاستثمار الفلاحي التي لم تعط النتائج المتوخاة منها. ومنذ بداية الثمانينات، وفي إطار المقاربة المندمجة، اعتبرت سياسة التهيئة القروية تحول السكن مكونا يرتبط بتحسين ظروف عيش السكان وبارتقاء المحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي تتطور فيه الساكنة القروية. كما اتخذت جل المخططات والبرامج التنموية، تشتت السكن كمبرر لتفسير ضعف التجهيزات التحتية بالوسط القروي. ولكن هذا الخطاب لا يصمد أمام الوسط الواحي حيث يعتبر السكن متجمعا، مما يعني غياب تصور تنموي ينفد إلى عمق القضايا والمشاكل بالعالم القروي الواحي.

33– مَحمد المولودي وكبيري هاشم: السكن الواحي والتنمية القروية بتافيلالت. يوم دراسي حول السكن القروي في جهة مكناس تافيلالت:"واقع وآفاق". 15 مارس 2001.